

كذا يسقط الخاتم عن الانتفاع فان في الحق القليل يضر الخاتم فلا يمكن  
 احدهما بما يضره طاحونة او خاتم بين رجلين استاجر نصيب كل واحد  
 منها رجل ثم انفق احد المستاجرين في مرمة الخاتم باذن موجر فاد  
 ان يرجع بالنفق على المالك الذي لم يوافق فانه يكون ما انفق على  
 الذي اذن له في الانتفاع وهو موجر فانه انفقها باذنه فيصير كان  
 الموجر هو الذي انفقها بنفسه وانما يرجع على الشريك في الطاحونة اذا  
 كان الانتفاع والمرمة باذنه او من القاضي فان القاضي باذن اول  
 بالمرمة فان لم يفعل باذن الشريك بالانتفاع والمرمة ليرجع على من يملك  
 بتصميم رجل استاجر ارضا فاجتهد في ان عسكرا فرد من عمده  
 لم يزلوا يستكمل الناحية وهرب المستاجر ولم يهرب لكن بقدر الزيادة  
 فان هذا عذر في فسح الاجارة لانه تعذر الانتفاع رجل اجار ارضا  
 والمستاجر يترك الارض تحرب ظاهرا والمالك لا يقدر على دفعه  
 فان هذا عذر في فسح الاجارة لكن الحكم يقضى رجل استاجر ارضا  
 من معلومة ففوس المستاجر في الارض في موة الاجارة استجارا  
 وكبرت فانقضت المدة فالملك يلجأ ان شاء دفعه اليه فيمتها  
 معلومة وان شاء امره بتفريغ ارضه مكلدا ذكره وهو الصحيح  
 وذكره فتاوى سمرقند على الموجر قيمة الاشجار معلومة الذي في

المتاجر

المتاجر اشجار معلومة لان لرب الارض قلع الاشجار الا انه يمنع  
 من ذلك دفعه للضرر عن الغرس وذكره نجم الدين الخاضع للجنين  
 الصريح ان لرب الارض لمن يطالب المستاجر بتفريغ ارضه بخلاف  
 الزرع لان المزرع نهاية ولا كذلك الغرس وليس للمواجر ان يتكلم بالاجارة  
 على المتاجر بالقيمة اذا لم يكن في قاهره ضرر فاحش بالارض بخلاف  
 ما لو كان مكان الاجارة معاملة والغرس من العامل فليجرب  
 الارض وبين الاوقاف والاب والامرة في الشجر فان القاضي ينضم الاجارة  
 ويخرب الارض فان شاء عزم نصف قيمة الشجرة والفحل  
 وان شاء قلعها وكذلك انقضت المدة والاشجار ممتدة  
 المتاجر بعد الفراغ من العمل والمستعير اذا لم يرد العين للمالك  
 مملوك فان كان وقتا كان عليه الرد في الوقت الذي ينطوي الارض  
 ما اذا كان مطلقا فلا يضمن وهذا العارية فانها يكون موقفا  
 ومطلقا واما الاجارة فلا يكون الا موقفة مدة معلومة فاذا  
 مضت المدة وجب عليه الرد اذا لم يكن له مدة مؤنة فاذا ترك عزم  
 على ما ياتي في الفصل الرابع ارض بين رجلين اجرا حرمي الكل  
 من اخر باجرة معلومة ان اجرة لنفسه يكون حكمه في نصيب شريكه  
 حكم الغصب ان المالك ان اجازته في اول المدة فالاجرة لو ان اجاز